الأمم المتحدة

CRPD/CSP/2018/SR.3

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

Distr.: General
18 July 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

الدورة الحادية عشرة

نيويورك، ١٢-١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد رولاند نائب الرئيس بالوكالة) . . . . . (ألمانيا)

المحتويات

البند ٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية *(تابع)*

(أ) المناقشة العامة *(تابع)*

(ب) مناقشات المائدة المستديرة:

'١' الحيز المالي الوطني والشـــراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والتعاون الدولي من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصـويبات في نسـخة من المحضـر مذيلة بتوقيع أحد أعضـاء الوفد المعني وإرسـالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-09734X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد بانايوتوف (بلغاريا)، تولى السيد رولاند (ألمانيا)، نائب الرئيس بالوكالة، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٥ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية (*تابع*)

(أ) **المناقشة العامة** (*تابع*)

١ - **السيدة رودريغيز أباسكال** (كوبا): قالت إن المزيد من الإرادة السياسية ضروري لتعزيز التعاون الدولي، ليتسنى بذلك تحسين نوعية حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز إدماجهم الاجتماعي. وسيكون من المستحيل القضاء على التمييز الذي تواجهه النساء والأطفال ذوو الإعاقة دون القضاء أولاً على المشاكل الهيكلية مثل تخلف التنمية والإقصاء الاجتماعي. ويجب على الحكومات أن تعمل بفعالية لإزالة الحواجز التي تحول دون تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقهم في المشاركة الفعالة والكاملة في عمليات صنع القرار على قدم المساواة مع جميع المواطنين.

٢ - وأردفت قائلة إن من الأهمية البالغة بمكان، من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية في كوبا، أن تجري حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وأن تُلبَّى احتياجاتهم الخاصة. فهؤلاء الأشخاص لهم حقوق مصونة وهم ضمن المستفيدين من البرامج الاجتماعية والسياسات العامة ذات التغطية الشاملة. غير أن الآثار السلبية الناجمة عن وجود نظام دولي غير عادل، مضاعفة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية، حال دون تعزيز البرامج الاجتماعية اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة في كوبا بسبب عدم كفاية الموارد. ومع ذلك، تلتزم حكومة كوبا وشعبها التزاماً قوياً باتخاذ الإجراءات التي ستضمن الاحترام الكامل لكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة وحماية جميع حقوقهم وتعزيزها.

٣ - **السيدة نغوين** فونغ نغا (فييت نام): قالت إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاتفاقية تلتقيان في أفكارهما من حيث المساواة وشمول الجميع، وستساعد المناقشة الحالية على إعادة تأكيد الالتزامات ومضاعفة الجهود وتعزيز الإجراءات المتخذة للعمل على عدم تخلف أحد عن الركب فعلاً. وفي فييت نام، تشكل المساواة وعدم التمييز مبدأين توجيهيين لتعزيز حقوق الجميع وحمايتها. وتوجد عدة برامج لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك مبادرات لتعزيز مشاركتهم في الأنشطة الاجتماعية، مثل مراكز تعزيز الاستقلالية والتزويد بالمعارف والمهارات. وقد وضعت الحكومة سياسات لتشجيع المنظمات والأفراد على تقديم الدعم التقني والمالي للأشخاص ذوي الإعاقة لأغراض التعليم والتدريب المهني وإيجاد فرص العمل وغير ذلك من الخدمات. وفي عام ٢٠١٦، أجريت في فييت نام أول دراسة استقصائية وطنية عن الأشخاص ذوي الإعاقة، وأُصدِرَت مجموعة من المؤشرات في عام ٢٠١٧ لتمكين الرصد والإبلاغ المنتظمين بشأن التقدم المحرز في تنفيذ سياسات الدعم في مجال الإعاقة.

٤ - **السيدة تيسوريرو** (المراقبة عن اللجنة النيوزيلندية لحقوق الإنسان): قالت إن تقارير دولية مختلفة خلصت إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يعانون بشكل عام من أحوال صحية أضعف، وتحصيل تعليمي أدنى، ولديهم فرص اقتصادية أقل، ومعدلات أعلى للفقر. ولذلك تظل الاتفاقية بنفس أهميتها كما كانت قبل عقد من الزمن، وينبغي ألا يتخلف أحد عن الركب في تنفيذها. وتعكف آلية الرصد المستقلة في نيوزيلندا على العمل مع الحكومة لإحراز تقدم في المجالات ذات الأولوية التالية: التعليم، والسكن، والعمل، والبيانات، والوصول إلى المعلومات، والعزل والتقييد.

٥ - واستطردت قائلة إن اللجنة تعكف على إجراء بحوث مهمة بشأن مواقف النيوزيلنديين. واكتُشف أن التجاوب السلبي مع الأشخاص ذوي الإعاقة كثيراً ما يزيد سوءاً بسبب المواقف التمييزية تجاه مثل هؤلاء الأشخاص من ذوي الهويات الأخرى، مثل السكان الأصليين أو المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وعلاوة على ذلك، أصبحت هناك مخاطر جديدة في سياق وسائط التواصل الاجتماعي التي تيسر التنمر ضد الأشخاص ذوي الإعاقة. وتغيير العقلية، أكثر من الإحساس بالالتزام الأخلاقي، هو الذي سيمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الاضطلاع بأدوار رئيسية في وضع السياسات، في القطاعين العام والخاص على السواء. ومن هنا تأتي الحاجة إلى التنفيذ الكامل للمادة ٨ من الاتفاقية، المتعلقة بالتوعية.

٦ - **السيدة ألانشير** (السنغال): قالت إن حكومة بلدها استحدثت تدابير مختلفة لتنفيذ الاتفاقية. وعلى وجه الخصوص، أُصدِرَت ٥٠ ٠٠٠ بطاقة من بطاقات تكافؤ الفرص في الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٧ بغرض تعزيز الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، بما يشمل برامج التأمين الصحي المشترك، ومِنَح الضمان الأسري، وخدمات النقل العام. وقد انبثق قراران

هامان عن اجتماع مشترك بين الوزارات عُقِد في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨، هما: اعتماد تشريع تنفيذي بحلول نهاية العام لقانون السياسة الاجتماعية للسنغال من أجل حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وحشد الموارد لتمويل خطة العمل الوطنية للإعاقة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وعلاوة على ذلك، اختيرت السنغال بوصفها البلد الرائد المسؤول عن تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع هيكل الإعاقة في الاتحاد الأفريقي، كما عَقَدَت حلقة عمل تدريبية إقليمية لمسؤولين رفيعي المستوى بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، ضمت حوالي ٢٥ بلداً.

٧ - **السيد لوتاه** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن بلده أحرز تقدماً كبيراً في إصدار قانونه الاتحادي رقم ٢٩ لعام ٢٠٠٦ بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ومرر تشريعاً بشأن تكافؤ الفرص في التعليم. وفي السنة الماضية، طرحت حكومة بلده سياسة وطنية لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، فقدمت خريطة طريق وطنية من أجل بناء مجتمع شامل للجميع. واتُّخذت خطوات عديدة لتحسين وضع النساء ذوات الإعاقة، من بينها إجراءات اتخذها البنك الوطني لدعم الفرص التجارية. ومن أجل الوفاء بالالتزامات المكرسة في الاتفاقية، سيلزم التفكير بطرق جديدة واستكشاف سبل استخدام التكنولوجيا من أجل دعم الجهود العالمية. وتبعاً لذلك أُنشئت مراكز خدمات التكنولوجيا لإيصال الطلاب ذوي الإعاقة بالتكنولوجيا، وأنشئت قاعدة بيانات أكثر دقة لتقديم خدمات عالية الجودة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء. وقال إن حكومة بلده تأمل أيضاً أن تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول إلى المرافق الرياضية والسياحية. وفي هذا السياق، كانت دورة الألعاب الأولمبية الخاصة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي جرت في أبو ظبي في آذار/مارس ٢٠١٨، بمثابة إعداد جيد لدورة الألعاب الأولمبية الخاصة التي ستجرى عام ٢٠١٩.

٨ - **السيدة توبي** (المراقبة عن الاتحاد العالمي للصم): رحبت بإعلان الجمعية العامة في قرارها ١٦١/٧٢ يوم ٢٣ أيلول/سبتمبر يوماً دولياً للغات الإشارة، الأمر الذي يمثل خطوة هامة نحو الاعتراف بلغات الإشارة واحترامها على الصعيد العالمي. وسيُعقَد اليوم الدولي الأول للغات الإشارة في إطار الموضوع الشامل المعنون ”مع لغة الإشارة، الكل مشمول“. فما لم تتوافر المعلومات للأشخاص الصم بواسطة لغات الإشارة، لن يتسنى تحقيق الهدف المتمثل في عدم تخلف أحد عن الركب. وبدلاً من اللجوء إلى أشخاص لديهم حاسة السمع ليتكلموا نيابة عن الأشخاص الصم، ينبغي أن تُجرى المشاورات مع الرابطات الوطنية للصم ومع القادة الصم أنفسهم. وقد وفر عدد صغير من البلدان الاتفاقية بلغات الإشارة الوطنية لديه، وينبغي أن تحذو حذوها بلدان أكثر. وستُطرَح في وقت لاحق من هذا الأسبوع على الموقع الشبكي للاتحاد العالمي للصم مجموعة أدوات بصرية تقدم إرشادات وتعرِّف جماعات الصم بالاتفاقية وبأهداف التنمية المستدامة.

٩ - **السيد إيوناتاميشفيلي** (جورجيا): قال إن حكومة بلده مسؤولة عن حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حياة كريمة للجميع، وينبغي ألا يضيع أي وقت دون معالجة تلك التحديات. وفي ظل الإدارات الحاكمة السابقة، لم يلق الأشخاص ذوو الإعاقة أي دعم في ممارسة حقوقهم في الحياة المستقلة والتعليم والعمل. ولم تُبذَل أي جهود لزيادة التيسيرات اللازمة لاحتياجاتهم أو لاعتماد تشريعات جديدة، واتخذت قرارات دون مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد تغير الوضع في عام ٢٠١٢ عندما أعلنت الحكومة المنتخبة حديثاً حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بوصفها أولوية، مما أدى إلى التصديق على الاتفاقية، وإجراء إصلاحات قانونية، وزيادة مستويات التيسيرات اللازمة لاحتياجات ذوي الإعاقة، والتعليم الشامل للجميع، وإقامة برنامج إعادة التأهيل للأطفال المصابين بالتوحد، والحركة الأولمبية للمعوقين في جورجيا. وشملت عملية الإصلاح الدستوري حكماً بشأن الالتزام بتهيئة ظروف متساوية للأشخاص ذوي الإعاقة. غير أنه مازالت هناك تحديات كثيرة، من بينها استمرار القيود المفروضة على التيسيرات المادية اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة وفرص العمل المتاحة لهم، والعقبات التي تعترض العيش المستقل، وانعدام الترويج لاحتياجات التعليم وبرامج التنمية الشاملة للجميع. وستعالج هذه المسائل من خلال الإصلاحات الاجتماعية، وتعزيز العمل الاجتماعي، وتوفير الضمانات القانونية وآليات الإنفاذ الفعالة.

١٠ - **السيد هوشينو** (اليابان): قال إن اليابان وضعت، في وقت سابق من ذلك العام، الصيغة النهائية لبرنامجها الأساسي الخمسي الرابع للأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يعد أول برنامج يجري تفعيله منذ أن صدق بلده على الاتفاقية. ولضمان الاتساق مع مبادئ الاتفاقية واحترامها، اشترك الأشخاص ذوو الإعاقة في عملية وضع السياسات واحتُرِمَت قدرتهم على اتخاذ القرار. ويجب تعزيز اتخاذ

التدابير الفعالة من خلال دورة ''خطط ونفذ وتحقق واعمل'' (plan, do, check and act) وذلك لمواصلة إحراز التقدم في التنفيذ. وقد أرسى البرنامج الأساسي الحالي للأشخاص ذوي الإعاقة ١١٢ نقطة مرجعية ذات أهداف محددة من أجل وضع سياسات تستند إلى الأدلة. وتعمل اليابان على إزالة الحواجز التي تعترض الأشخاص ذوي الإعاقة، وستواصل جهودها من أجل التنفيذ الكامل للاتفاقية.

١١ - **السيدة إيكوبا أليكس** (جمهورية تنزانيا المتحدة): قالت إن بلدها صدق على الاتفاقية عام ٢٠٠٩، وفي العام التالي أصدر قانون الأشخاص ذوي الإعاقة الذي يركز على تعزيز وحماية الحق في الصحة والحق في التيسيرات اللازمة لاحتياجات ذوي الإعاقة وإعادة التأهيل والتعليم والتوظيف، والتدابير المناهضة للتمييز. ومن أجل كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، تعكف الحكومة على استعراض سياساتها المتعلقة بالإعاقة والعمل والضمان الاجتماعي، وتقديم الدعم التقني والمالي للأشخاص ذوي الإعاقة ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وقامت بتحسين التعليم الشامل للجميع وزيادة توفير المعونة التقنية والأجهزة التعويضية. وإضافة إلى ذلك، جار وضع مبادئ توجيهية وطنية للإعفاء الصحي لتيسير إمكانية الحصول على الرعاية الصحية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة، ويوجد شرط إلزامي بأن يحظى هؤلاء الأشخاص بنسبة تمثيل لا تقل عن ٣ في المائة في المؤسسات العامة والخاصة على حد سواء؛ وبدأ العمل بخطة عمل وطنية لإنهاء العنف ضد النساء والأطفال، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة؛ وأنشئت مراكز للتأهيل المهني التي تعزز تداريب الاعتماد على الذات؛ وقامت الخبيرة المستقلة المعنيّة بمسألة التمتُّع بحقوق الإنسان في حالة الأشخاص المصابين بالمهق بزيارة تنزانيا في العام السابق. وقالت إن حكومة بلدها تواصل التركيز على جمع إحصاءات عالية الجودة وبيانات مصنفة بشأن الإعاقة، بغية تحسين البيانات المتاحة عن جميع فئات الإعاقة. ويحتاج بلدها إلى مزيد من الدعم في الانتقال نحو مجتمع أكثر شمولاً.

١٢ - **السيد يات ماكس** (غواتيمالا): قال إن غواتيمالا بلد يعيش في حالة من الإقصاء حيث عانى مؤخراً من كوارث طبيعية متكررة ومشاكل متعلقة بالسلامة الصناعية والعنف وانعدام الأمن. وجميع هذه المسائل تؤثر على الأشخاص ذوي الإعاقة، الذين يعيشون هم أنفسهم في حالة من الإقصاء على أساس يومي. وفي ضوء الملاحظات الختامية للجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على التقرير الأوّلي المقدم من غواتيمالا (CRPD/C/GTM/CO/1)، ما برحت حكومته تعمل على وضع خطة للتنفيذ ستجري متابعتها في مختلف المؤسسات العامة. ولئن أحرز تقدم بشأن التوصيات الواردة في التقرير، فإن الحكومة يلزمها أن تبذل المزيد من الجهود من أجل كفالة أن تعود السياسات بالفائدة على الأشخاص ذوي الإعاقة. ويلزم أيضاً تحسين أساليب العمل للتأكد من وضع خطط ومشاريع مستقبلاً. ولذلك تعمل أمانة التخطيط والبرمجة لمكتب الرئاسة في غواتيمالا مع مختلف المخططين في المؤسسات العامة في هذا الصدد.

١٣ - **السيدة داساما** (سيراليون): قالت إن الانتخابات الرئاسية التي أجريت في سيراليون في وقت سابق من هذا العام كفلت التصويت الشامل والميسّر للأشخاص ذوي الإعاقة بفضل الدعم المقدم من المجتمع الدولي. وقد ازدادت التحديات النفسية والاجتماعية في بلدها سوءاً في أعقاب الفيضانات والانهيارات الأرضية التي شُهِدَت في فريتاون في العام الماضي، والتي خلفت وراءها بعض الناجين الذين أصيبوا بإعاقات متعلقة بالحركة ومشاكل في الصحة العقلية. ورداً على ذلك، عززت حكومة بلدها التدخلات النفسية والاجتماعية والحمائية على جميع المستويات لكفالة الفعالية والكفاءة في تقديم الخدمات. وقد تعهد رئيس سيراليون مؤخراً باستعراض وتنفيذ السياسات والقوانين المتعلقة بالإعاقة، وتحسين الحوافز للمدرسين في مؤسسات ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير الرعاية الصحية المجانية للأشخاص ذوي الإعاقة، وتقديم الدعم لسبل كسب العيش لتحسين أحوالهم الاقتصادية. ومثل هذا الالتزام من شأنه أن يزيد من تعزيز السياسات الوطنية القائمة، بما في ذلك قانون الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠١١. وقد أظهرت سيراليون التزاماً قوياً بالصكوك والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما الاتفاقية. وتشمل إنجازاتها الحملة المنظمة لتعزيز القدرات اللازمة للعمل مع الأطفال المصابين بالتوحد في المدارس وفي مجتمعاتهم المحلية؛ ووضع اللمسات الأخيرة على مشروع السياسة العامة المتعلقة بالتعليم الشامل للجميع؛ وإجراء استعراض مستمر لقانون الجنون (Lunacy Act) من أجل مواءمته مع الاتجاهات الجارية في مجال الصحة العقلية. وللأسف، تعرض مقر اللجنة الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة لحريق في أوائل هذا العام، ترتبت عليه آثار كبيرة فيما يتعلق بأنشطة التنسيق ووضع البرامج وتنفيذها، وما يقابلها من آثار على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة.

١٤ - **السيد لامبرتيني** (إيطاليا): قال إن الطريق ما زال طويلاً لتحقيق الإغلاق الدائم لجميع مستشفيات الأمراض النفسية في جميع أنحاء العالم، ولتمكين الأشخاص ذوي الإعاقات العقلية والذهنية من ممارسة حقوقهم والمشاركة الكاملة في المجتمع. وينبغي أن تحذو جميع الدول الأعضاء حذو إيطاليا بوصفها أول بلد يمرر قانوناً للاحتفال

بنهاية المصحات العقلية. وستبقى إيطاليا في طليعة جهود تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المجال الدولي. فحقوق هؤلاء الأشخاص، ولا سيما حقوق النساء والفتيات، من أولويات إيطاليا في سياق ترشحها لمجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩ - ٢٠٢١، وهي تقع في صميم جهود ''الوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي'' الحكومية ومشاريعها. وتتبع إيطاليا نهجاً مزدوج المسار لتعزيز المبادرات التي تتناول على وجه التحديد الأشخاص ذوي الإعاقة في عدة بلدان، ولإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في تحديد جميع المشاريع. ومن الأهمية بمكان مواصلة تحديد السياسات المبتكرة، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، من أجل تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعند القيام بذلك، يجب اعتماد نهج تشاركي فعلاً تشترك فيه جميع الأطراف صاحبة المصلحة المعنية، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم.

١٥ - **السيد باونْس** (مراقب عن الاتحاد الدولي لاستسقاء الرأس والسنسنة المشقوقة): قال إن الأطفال المصابين باستسقاء الرأس والسنسنة المشقوقة، متى توفر لهم العلاج والدعم الملائمان، يمكن أن يزدهروا ويعيشوا في مساواة مع الآخرين. والأطفال ذوو الإعاقة أكثر عرضة لأن يكونوا غير مسجلين من أقرانهم من غير ذوي الإعاقة، مما يشكل انتهاكاً للفقرة ٢ من المادة ١٨ من الاتفاقية التي تنص على أن الأطفال ذوي الإعاقة ينبغي أن يسجلوا فور ولادتهم ويكون لهم منذئذ الحق في الحصول على اسم والحق في اكتساب الجنسية والحق بقدر الإمكان في أن يعرفوا والديهم وأن يتمتعوا برعايتهم. واعتُرِف أيضاً بالحق الأساسي في تسجيل المواليد بموجب الفقرة ٢ من المادة ٢٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وبموجب المادة ٧ من اتفاقية حقوق الطفل، وبموجب الغاية ١٦-٩ من أهداف التنمية المستدامة. ويتعرض الأطفال ذوو الإعاقة غير المسجلين عند الولادة إلى احتمال أكبر للإهمال والإيواء في مؤسسات الرعاية وحتى للوفاة. فالاعتراف بالوجود القانوني أمر حيوي للإدماج والحصول على الحقوق الأساسية مثل الرعاية الصحية. وكل عام، لا يظهر آلاف الأطفال المصابين باستسقاء الرأس والسنسنة المشقوقة في الإحصاءات، ولا يحصلون على العلاج والرعاية المناسبين ويموتون قبل الأوان. وقال إنه يتطلع إلى قراءة التقرير المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة، الذي سيعرضه المقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة. وتسجيل المواليد عند الولادة هو الخطوة الأولى في تأمين الاعتراف بهم أمام القانون، وصيانة حقوقهم، وضمان التصدي على النحو الواجب لأي انتهاك لهذه الحقوق.

١٦ - **السيدة هندريكس** (جامايكا): قالت إن الأشخاص ذوي الإعاقة كثيراً ما يتخلفون عن الركب بسبب ضعفهم، وهم يتأثرون سلباً بالمواقف والظروف البيئية. وتسهم مشاركتهم في المجتمع مساهمة قيمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتم الاسترشاد بهذه الاعتبارات في وضع السياسات والتدابير التي اعتمدتها جامايكا من خلال قانون الإعاقة لعام ٢٠١٤، الذي يحمي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ويعزز تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية. ووضعت الهيئة التنظيمية للمرافق العامة الوطنية سياسة لزيادة الإدماج الاجتماعي وتعزيز خدمة العملاء للأشخاص ذوي الإعاقة. وأضافت قائلة إن بلدها بصدد إنشاء نظام لتحديد الهوية الوطنية مما سيساعد على ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب، ويساعد في جمع البيانات، وييسر توزيع الاستحقاقات. وقالت إن حكومة بلدها مررت قانون البناء لعام ٢٠١٧ لتحسين التيسيرات اللازمة لذوي الإعاقة في المباني، وزادت الأموال لتقديم الدعم للطلاب ذوي الإعاقة. ونظم مجلس جامايكا للأشخاص ذوي الإعاقة حملة توعية وطنية للتوعية بقانون الإعاقة، وتثقيف الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم والتشجيع على زيادة مستويات الإدماج. وتعكف جامايكا حالياً على إعداد مدونات للممارسات لتقديم التوجيه بشأن زيادة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة. ويستلزم الإعمال الكامل والفعال لأهداف التنمية المستدامة والاتفاقية اتباع نهج شامل ومتكامل.

١٧ - **السيدة بوغياي** (هنغاريا): قالت إن حكومتها ملتزمة بعدم تخلف أحد عن الركب من خلال التنفيذ الكامل للاتفاقية، وترى أن المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة أمر أساسي. وتتجسد القيادة الناجحة من مجتمع الإعاقة في الدكتور آدم كوسا (Ádám Kósa)، وهو أول عضو في البرلمان الأوروبي ذو إعاقة سمعية، والدكتور لازلو لوفازي (László Lovászy)، عضو اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي السنة السابقة، استضافت هنغاريا المؤتمر الدولي الثالث للاتحاد العالمي للصم. وحتى لا يتخلف أحد عن الركب، خططت هنغاريا للانتقال الكامل من الرعاية المؤسسية إلى الخدمات المجتمعية بحلول عام ٢٠٣٦، مما سيعود بالفائدة على ١٠ ٠٠٠ شخص ذي إعاقة، وسيشمل توفير مساكن مستقلة ومدعومة، وتدريباً مهنياً على تقديم الخدمات القائمة على حقوق الإنسان، وتقييمات تفصيلية لتكييف خدمات الرعاية

بما يلائم احتياجات الأفراد. وشُهِد دعم مؤسسي قوي لتنفيذ الاتفاقية، من خلال المجلس الوطني لرابطات الأشخاص ذوي الإعاقة، وفريق عامل مواضيعي معني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقُدِّمت التوصيات التي أصدرها هذا الأخير إلى فريق خبراء معني بالإعاقة قام بدوره بإعداد مقترحات استراتيجية، كما قُدِّمَت إلى لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بالإعاقة تتولى تنسيق المقترحات والمبادرات القانونية المتعلقة بالإعاقة.

١٨ - **السيدة كريسنامورتي** (إندونيسيا): قالت إن ضعف الأشخاص ذوي الإعاقة يتفاقم في حالات الفقر واللامساواة وحيثما انعدمت الحماية الاجتماعية، مما يحول دون قدرة هؤلاء الأشخاص على تنمية المهارات التي ستفضي إلى تحقيق خطة عام ٢٠٣٠. ومن الضروري تغيير المواقف وإزالة الحواجز التي تعيق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد بيّن آخر تعداد للسكان في إندونيسيا أن البلد به حوالي ٢٠ مليون شخص ذي إعاقة، والاتفاقية وفرت للحكومة منبراً لتعزيز رفاههم. وفي عام ٢٠١٦، أصدرت إندونيسيا القانون رقم ٢٠١٦/٨ بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي حوَّل المنظور الوطني نحو نهج قائم على حقوق الإنسان للمساعدة على كفالة أن تكون برامج التنمية الوطنية شاملة للجميع ومجهزة بالتيسيرات اللازمة لذوي الإعاقة. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها وضعت أيضاً خطة للتنمية في جهد يرمي إلى مواءمة مبادئ الشمول وعدم تخلف أي أحد عن الركب. وإندونيسيا بها واحد من أعلى معدلات العمى في العالم، وحكومة بلدها تفهم ضرورة تيسير الوصول إلى المعلومات والمعرفة لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية. وتبعاً لذلك فهي بصدد التصديق على معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات.

١٩ - **السيد يورغنسن** (إستونيا): قال إن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ ينبغي أن يكون ضمن إطار الاتفاقية وأن يكون شاملاً للأشخاص ذوي الإعاقة. ومن بين التشريعات التي تجسد التزام إستونيا بالاتفاقية وضع لائحة تتضمن متطلبات مفصلة للمباني متصلة باحتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتعديل قانون المستشار العدلي لتُعهد به إلى المستشار العدلي مسؤولية تعزيز وحماية ورصد تنفيذ الاتفاقية؛ ووضع قانون تشريعي يمنح القائمين برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة خمسة أيام إضافية إجازة رعاية في السنة. وقادت وزارة الشؤون الاجتماعية حملة متكاملة واسعة النطاق، وضعها أشخاص ذوو إعاقة، لتعريف عامة الجمهور بقدراتهم على التعامل مع الحياة اليومية. وقال إن رفاه الأشخاص ذوي الإعاقة مسؤولية الجميع، ويجب على البلدان والمنظمات أن تتبع نهج متكاملة عند وضع السياسات. فإن عدم ترك أي أحد يتخلف الركب، بمن في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، واجب أخلاقي.

٢٠ - **السيد جيا** يونغ (الصين): قال إن حكومة بلده، منذ التصديق على الاتفاقية، تعمل بنشاط للوفاء بالتزاماتها بتقديم تقارير الامتثال لكي تستعرضها اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد عدلت الصين قانونها المتعلق بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة ولوائحها المتعلقة بتعليمهم، وأصدرت لوائح بشأن بناء بيئة خالية من العوائق وبشأن الوقاية من الإعاقة. وفي عام ٢٠١٥، أرست الصين هدفها المتمثل في بناء مجتمع مزدهر باعتدال بحلول عام ٢٠٢٠، وعدم تخلف أي أشخاص من ذوي الإعاقة عن الركب. وشملت التدابير حماية الأشخاص ذوي الإعاقة وتحسين سبل معيشتهم، وضمان مشاركتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإيلاء الأولوية للحد من الفقر. وأنشأت الصين قاعدة بيانات دينامية بشأن حالة الأشخاص ذوي الإعاقة واحتياجاتهم، مما أرشد عملية رسم السياسات الوطنية ومكّن من إنشاء خدمات محددة الأهداف. واستفاد أكثر من ٢٠ مليون شخص من ذوي الإعاقة يعانون من صعوبات مالية أو إعاقات شديدة من إعانات مالية مقدمة من مجلس الدولة. وأضاف يقول إن بلده ما برح يعمل بنشاط مع المجتمع الدولي لإدراج الإعاقة في الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما يشمل عقد اجتماعات منتظمة مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن المسائل المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وإنشاء آليات للتعاون والتبادل مع الاتحاد الروسي وأستراليا. ويجب على جميع الدول الأطراف وجميع قطاعات المجتمع أن تعمل من أجل تحقيق الأهداف المتصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة في إطار خطة عام ٢٠٣٠، ومن أجل تشجيع التنمية الشاملة لمثل هؤلاء الأشخاص.

٢١ - **السيد سوان** (ميانمار): قال إن ميانمار ما برحت، منذ انضمامها إلى الاتفاقية، تنفذ خطوات بنشاط في سبيل الإعمال الكامل لها. فعلى سبيل المثال، أُصدِر قانون لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام ٢٠١٥ لتمكين هؤلاء الأشخاص من المشاركة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمهنية. وإضافة إلى ذلك، أنشئت اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتحاد الأشخاص ذوي الإعاقة في ميانمار، واعتُمدت خطة وطنية للحماية الاجتماعية لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين، ولا سيما الأطفال

والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. وقال إن حكومة بلده ما برحت تعمل أيضاً مع العديد من المنظمات الإقليمية والدولية لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٢ - واستطرد يقول إن الحاجة إلى إدماج الإعاقة في الجهود الإنمائية المقبلة يتضح من الصلة بين الإعاقة والفقر. وفي هذا السياق، يجب تهيئة بيئة اجتماعية - اقتصادية توفر فرص عمل متساوية للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك لضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. وتحقيقاً لهذه الغاية، عُقدت اجتماعات مع أصحاب المصلحة من القطاع الخاص لتقديم دورات تدريبية قبل الالتحاق بالعمل وتوفير سبل لكسب الرزق وبرامج لتوليد الدخل والحماية الاجتماعية لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. ونُفِّذَت أيضاً مجموعة متنوعة من البرامج لزيادة وعي الجمهور بحاجة الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التمتع بالمساواة في الحقوق والحرية والحماية من التمييز والإهمال والعنف.

٢٣ - **السيد بينبريدج** (مراقب عن البعثة المسيحية للمكفوفين): قال إن منظمته تركز على إيجاد عالم شامل للجميع يستطيع فيه جميع الأشخاص ذوي الإعاقة أن يتمتعوا بحقوق الإنسان التي لهم وأن يبلغوا كامل طاقاتهم. ومن الأهمية البالغة بمكان أن توجِّه الاتفاقية جهود تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل كفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وعلاوة على ذلك، يجب أن تحترِم المساعدات الإنسانية والتعاون الدولي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة احتراماً كاملاً، وينبغي للدول التي لم تشترك بعد في جهود المساعدات الإنسانية والتعاون الدولي الشاملة للإعاقة، أن تفعل ذلك. فالمشاركة المجدية والفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة تفيد المجتمع ككل. ولتحقيق هذا الإدماج، يعد جمع البيانات وتحسين تصنيفها أمراً حيوياً، ومن شأن استخدام مجموعة الأسئلة القصيرة لفريق واشنطن المتعلقة بالإعاقة أن يكفل قابلية المقارنة على الصعيد الدولي على مر الزمن. وتعد الميزنة المراعية لاعتبارات الإعاقة أمراً أساسياً من أجل تنفيذ الاتفاقية وخطة عام ٢٠٣٠. والتقاعس عن اعتماد هذا النهج من شأنه أن يؤدي إلى تخلف الأشخاص ذوي الإعاقة عن الركب.

٢٤ - *علقت الجلسة الساعة ١١:٢٠ واستؤنفت الساعة ١١:٣٠.*

(ب) مناقشات المائدة المستديرة:

'١' الحيز المالي الوطني والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والتعاون الدولي من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية

٢٥ - *ترأس الجلسة السيد رولاند (ألمانيا)، الرئيس، والسيد ماكاناواي (المجتمع المدني) كرئيسين مشاركين.*

٢٦ - **السيد ماكاناواي** (المجتمع المدني)، الرئيس المشارك: قال إن المناقشة ستركز على إعمال حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التنمية الشاملة للجميع، واستكشاف الحيز المالي الوطني، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون الدولي من أجل تعزيز الاتفاقية. وتشمل المجالات الرئيسية تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، والأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعيشون في فقر في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية. ويشكل تنفيذ الاتفاقية بميزانية محدودة تحدياً حقيقياً.

٢٧ - **السيدة سيسترناس رييس** (المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمسألة الإعاقة وتوفير التسهيلات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة)، عضوة حلقة النقاش، قالت إن بالرغم من أن الحيز المالي الوطني مازال مفهوماً غامضاً، فإن صندوق النقد الدولي عرَّفه بأنه قدرة أي حكومة على زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب دون أن تعرض للخطر إمكانية النفاذ للسوق والقدرة على تحمل الدين.

٢٨ - واسترسلت قائلة إن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية توفر إطاراً عالمياً لتمويل التنمية، بما يشمل سلسلة من البنود المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأشخاص ذوي الإعاقة، مثل التدابير المتعلقة بالحماية الاجتماعية، والبنية التحتية المجهزة بالتيسيرات اللازمة لذوي الإعاقة، والعمل اللائق. وهذه الالتزامات تقع في المقام الأول على عاتق السلطات الحكومية، ولكن توجد جهات فاعلة أخرى عليها أن تؤدي دوراً، من بينها الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة. وعلاوة على ذلك، ستحتاج البلدان النامية، بما أن خطة عمل أديس أبابا بحاجة إلى دعمها بالبيانات والإحصاءات ذات الصلة، إلى بلايين الدولارات لتجميع إحصاءاتها السنوية أو إجراء تعداداتها اللازمة لذلك. ويكتسي التعاون المتعدد الأطراف أهمية بالغة في هذا الصدد.

٢٩ - وأشارت إلى أن المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أبرز الحاجة إلى القيادة في مجال التنمية من جانب المؤسسات الخاصة. غير أن هذه الأخيرة تحتاج إلى إقناعها بالدخول في شراكات إنمائية تتشاطر، قبل كل شيء، المخاطر والمكاسب على نحو منصف؛ وتتجنب الأعمال التي تتعارض مع التنمية، وتوفر التعويض عند الاقتضاء؛ وتشجع على توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وتحترم مفهوم مسؤولية الشركات؛ وتستثمر في التنمية

المستدامة، ولا سيما لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب أيضاً إيجاد الحجج لإقناع الشركات باتباع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. والشركات الخاصة، بإظهار التزامها نحو التنمية المستدامة والأشخاص ذوي الإعاقة، مثلاً بالإسهام في السياسات العامة المتعلقة بالتوظيف والتيسيرات اللازمة لذوي الإعاقة، ستحظى بعائد على استثماراتها من خلال تحسين صورتها المؤسسية.

٣٠ - **السيدة كيتامورا** (المركز الوطني لإعادة التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة، اليابان)، عضوة حلقة النقاش: قالت إن جميع القطاعات المتعاونة لها مواطن قوة وقيود وفرص ومعوقات مختلفة، ويمكن لتبادل المعارف أن يعجل بعملية تحقيق المساواة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن الاستعانة بالقطاع الخاص والمنظمات الدولية في جمع البيانات كأساس لإعداد إحصاءات حكومية جديدة. وباستخدام مجموعة الأسئلة القصيرة لفريق واشنطن المتعلقة بالإعاقة، سيتسنى إجراء مقارنات دولية ومعالجة طائفة واسعة من الأهداف. وقد ساعد فريق واشنطن على تكييف المؤشرات لتلائم حالة كل بلد، ووفر تدريباً على تصميم الإحصاءات.

٣١ - وذكرت أن هيئة البث العامة الوطنية جمعت بيانات، في أعقاب الزلزال الكبير الذي ضرب شرق اليابان عام ٢٠١١، تبيِّن أن معدل وفيات الأشخاص ذوي الإعاقة ضِعف معدل الوفيات العامة في المنطقة المتضررة، الأمر الذي يدل على ضرورة دعم إجلاء هؤلاء الأشخاص في حالات الكوارث الواسعة النطاق. وهذه الحالة توفر مثالاً جيداً للتعاون بين القطاعين العام والخاص، حيث قامت هيئة البث بجمع البيانات، واستجابت الحكومات المحلية للحالة، وتولت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة نشر النتائج، وأكملت الحكومة مهمة جمع البيانات. ويلزم أن تجرى مناقشات بشأن الإحصاءات الحكومية التي ينبغي تصنيفها حسب الإعاقة، ويمكن أن تكون عملية جمع المعلومات عملية متكاملة إذا تم الاتفاق بين القطاعات على أدوات مشتركة لجمع البيانات.

٣٢ - وقالت إن تقديرات منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن نحو ١٥ في المائة من سكان العالم يعيشون بشكل من أشكال الإعاقة، ولكن قلة من البلدان تستطيع أن توفر خدمات الرعاية لجميع هؤلاء المواطنين باستخدام أموال عامة. وتبعاً لذلك تضطلع المنظمات الخاصة بدور قيادي في معالجة هذه الفجوة، بسبل من بينها التعاون الدولي. فعلى سبيل المثال، فتحت منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة مركز دعم لهؤلاء الأشخاص بعد زلزال شرق اليابان الكبير، يمول من تبرعات مقدمة من المنظمات الخاصة والأفراد، وترد نسبة ١٠ في المائة من الأموال من الخارج. وأردفت تقول إن منظمتها تبحث حالياً إمكانية نقل بعض هذه الممارسات الرائدة إلى الخدمات الحكومية المقدمة في حالة وقوع كوارث في المستقبل.

٣٣ - *عُرِض فيديو قصير عن الأعمال التي اضطلعت بها الجمهورية الدومينيكية لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة.*

٣٤ - **السيد كوربوران** (المجلس الوطني للإعاقة، الجمهورية الدومينيكية)، عضو حلقة النقاش، قال إن الاتفاقية تم التصديق عليها في جميع البلدان، باستثناء بلدين، في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وإن التصديق الكامل سيعزز الشراكات التعاونية مع القطاع الخاص. ويشكل ضمان استدامة التقدم الاجتماعي تحدياً كبيراً، وتمثل الاتفاقية نوراً يسترشد به لتحقيق التغيير الاجتماعي الحقيقي، وهو أمر ينبغي أن تجسده جميع الإجراءات والخطط والتدابير المتخذة. ومن المستغرب أن عالم الأعمال التجارية لم يستفد من الأرقام المقدمة من البنك الدولي التي تصور الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم بوصفهم مستهلكين. وبالمثل، كثيراً ما تتخوف الدوائر السياسية من التطرق إلى مسألة الإعاقة، باعتبار أن هذا العمل إنفاق أكثر منه استثمار. ولذلك فإن زيادة التعاون الدولي والتمويل في القطاعات الرئيسية سيؤثر تأثيراً مفيداً على الأشخاص ذوي الإعاقة، بما يمكنهم من التمتع الكامل بجميع حقوقهم. والتعاون فيما بين بلدان الجنوب أيضاً ذو أهمية كبيرة للجمهورية الدومينيكية، التي تتعاون مع عدة بلدان في المنطقة وتعمل على إدماج الإعاقة في منظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى.

٣٥ - **السيد كوك** (شبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة)، عضو حلقة النقاش، قال إن من الضروري، حتى لا يتخلف أحد عن الركب وحتى تُنفَّذ الاتفاقية بالفعل، أن يتوافر المزيد من التمويل المستدام من الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. ويجب أيضاً أن تُحفَّز جهات صاحبة مصلحة جديدة للبدء في التعهد بالالتزامات والمساهمات. ومن الضروري العمل معاً لتبادل الخبرات وتنسيق الإجراءات وإبراز الإعاقة بصفة عامة على صعيد مجموعة واسعة من المنظمات التي تسهم في التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة. وميزانيتا التنفيذ الخاصتان بصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، على سبيل المثال، أعلى

بشكل غير متناسب من الميزانية المقابلة لشراكة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وبالمثل، يوجد دعم مالي أكبر للمنظمات غير الحكومية التي تعزز حقوق المرأة والطفل من تلك التي تعمل على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى الرغم من ضرورة الاعتراف على النحو الواجب بالدول الأعضاء والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية الدولية التي تستثمر بنجاح في حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن عدم كفاية الالتزامات المالية والتشغيلية التي تم التعهد بها منذ بدء تنفيذ الاتفاقية مازال يشكل مدعاة للقلق.

٣٦ - واستطرد قائلاً إن منظمته تعمل على تعميم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في صفوف أعضائها، ولذلك فهي توائم أعمالها تماماً مع المادة ٣٢ من الاتفاقية. وقد اجتذبت أيضاً منظمات تقوم باستثمارات مالية وعامة في مجال التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، من بينها جهات مانحة جديدة تسعى إلى معرفة المزيد عن التنمية الشاملة لمسائل الإعاقة، وكذلك مصارف إنمائية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي. ويتعاون الأعضاء في أفرقة عاملة مواضيعية لإحراز تقدم في مجالات مثل التعليم الشامل للجميع، والحماية الاجتماعية، والعمل الإنساني. وقد حققوا بالفعل بعض النجاح في دعوتهم المشتركة لأن تعتمد لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤشراً للإدماج. وما برح الأعضاء يعملون أيضاً بنشاط لتعزيز تصنيف البيانات، ووضع خطة عمل على نطاق المنظومة، وإنشاء إطار ووحدة للمساءلة من أجل معالجة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة داخل منظومة الأمم المتحدة، ضمن جهود أخرى.

٣٧ - **السيدة سرور** (الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الإعاقة)، عضوة حلقة النقاش: قالت إن كثرة من الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع أنحاء العالم تعاني من العزلة والتهميش والإقصاء، ولدى بلدان كثيرة مؤسسات للأشخاص ذوي الإعاقة غير خاضعة للرصد تجري فيها أعمال عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان. ومن الأهمية بمكان أن تُدرَج هذه المسائل، نظراً لجسامتها، في الاستراتيجيات والسياسات وتخطيط الميزانيات، وتقع على الجميع مسؤولية إيجاد السبل الكفيلة بتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة الكاملة بوصفهم مساهمين أقوياء فعالين في العمليات الإنمائية. وينبغي أن تعالَج مسألتا التفاوت في الميزانية المخصصة لتنفيذ الاتفاقية ومكان الأشخاص ذوي الإعاقة داخل منظومة الأمم المتحدة. ولعل أحد الحلول هو إنشاء مكاتب للأمم المتحدة على الصعيد العالمي تعنى بتخصيص الميزانيات وإجراء المشاورات وتعزيز التنفيذ العالمي للاتفاقية.

٣٨ - وفي سياق التعاون الدولي، قالت إن من الأهمية بمكان الفصل بين السياسة وحقوق الإنسان وتذكُّر أن الأشخاص ذوي الإعاقة هم الخبراء الحقيقيون. فالتعاون الدولي يسيَّس في بعض الأحيان ويُستَخدَم للتلاعب بالقانون الدولي والتشريعات الوطنية. وعوضاً عن ذلك، ينبغي أن يكون ساحة للتأييد ولإنهاء الاحتلال والنزاع المسلح.

٣٩ - واستطردت قائلة إن المواد الواردة في القوانين المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة وغيرها من القوانين الوطنية ذات الصلة ينبغي أن تشجع المساهمات المالية المخصصة لتنفيذ الاتفاقية المقدمة من القطاع الخاص. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون منتجات وبيئات القطاع الخاص مجهزة بالتيسيرات اللازمة لذوي الإعاقة بموجب القانون. وبما أن المسائل المتعلقة بالإعاقة تشمل عدة قطاعات، تصبح المنظمات العامة والخاصة وغير الربحية مسؤولة عن تنفيذ الاتفاقية وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ويجب على ممثلي الدول الأطراف والوكالات الدولية والأشخاص ذوي الإعاقة، على الرغم من اختلافاتهم، أن يجدوا سبلاً أفضل للعمل معاً ولتعزيز الاندماج ومنع الإقصاء.

٤٠ - **السيدة ميركادو** (الدانمرك): قالت إن مبدأ معاملة الجميع باحترام وكرامة يتجسد في النظام السياسي ومنظمات المجتمع المدني والشركات ونظام الرعاية الاجتماعية في الدانمرك. ويهدف التشريع الاجتماعي الدانمركي إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش المستقل وتحسين نوعية حياتهم عموماً. وتعمل الخدمات الاجتماعية على تحسين إمكانات التنمية لكل فرد من خلال الرعاية الشخصية والمساعدة العملية والمساعدة التقنية والدعم المالي. ومع ذلك، مازال من الضروري إيجاد أفضل إطار ممكن لمساعدة المزيد من الأشخاص ذوي الإعاقة على الحصول على عمل، وتزويد البلديات بالأدوات اللازمة لضمان تلبية النظام لاحتياجات الجميع. وينبغي الاستلهام والاسترشاد من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الإعاقة ومن الشركاء والزملاء الدوليين.

٤١ - **السيدة مانومبي – نكوبي** (ناميبيا): قالت إن المشاركة السياسية حق أصيل من حقوق الإنسان، ويستطيع الأشخاص ذوو الإعاقة أن يلمسوا المواطنة بمعناها الكامل من خلال المشاركة في الشؤون العامة. ولذلك وضعت ناميبيا برامج لتثقيف الناخبين ونظاماً

انتخابياً للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي برلمان ناميبيا توجد سيدة ذات إعاقة واثنتان مصابتان بالمهق الذي ينبغي الاعتراف به كإعاقة بسبب ما يتعرض له الأشخاص المصابون بالمهق من وصم وتمييز.

٤٢ - **السيد فيمبيك** (مراقب عن مؤسسة إسل (Essl Foundation)): قال إن منظمته تركز أنشطتها حالياً على مشروع عالم بلا حواجز (Zero Project)، المخصص لاستكشاف وتعميم الابتكارات والممارسات والسياسات التي تدعم تنفيذ الاتفاقية. وعلى مدار السنوات الست السابقة، تم اختيار ٤٠٠ عمل ابتكاري من جميع أنحاء العالم، عُرِض أغلبها في المؤتمر السنوي لمشروع عالم بلا حواجز في فيينا. وأدى اعتماد النهج العالمي الشامل لعدة قطاعات إلى التوصل لثلاثة استنتاجات رئيسية بشأن سبل تيسير إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتعاون الدولي. أولاً، تشكل الابتكارات ودراسات الحالات ذات المصداقية المستندة إلى الأدلة واحداً من أقوى العوامل المحركة لتنفيذ الاتفاقية. وثانياً، يعد التعاون الشامل للجميع على صعيد عدة قطاعات ضرورة لازمة لسد الثغرات القائمة عبر الحدود والقطاعات وإقامة الحوار فيما بين جميع الأطراف صاحبة المصلحة، ضمن إطار محدد بوضوح يستبعد أي أهداف غير قابلة للتحقيق. وثالثاً، هناك حاجة إلى مزيد من التواصل الفعال مع الأطراف صاحبة المصلحة التي تدعم تنفيذ الاتفاقية.

٤٣ - **السيدة سكوغ** (النرويج): قالت إن إدراج مسائل الإعاقة يشكل أولوية عالية لسياسات حقوق الإنسان النرويجية، ومن الأهمية بمكان أن تُدعَم الجهود الرامية إلى تطوير المؤشرات والمنهجيات الإحصائية لرصد تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. ومن شأن تحسين المعرفة بالتحديات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة أن يمكن من تحسين السياسات والإجراءات المحددة الأهداف. ويعد التعليم الشامل للجميع أولوية خاصة. وقد قادت النرويج جهود تطوير مشروع المكتبة الرقمية العالمية، التي توفر موارد تعليمية مضمونة الجودة بعدة لغات أفريقية وآسيوية، وهي تعتزم التركيز بشكل كبير على استخدام أشكال ميسرة عالمياً لفائدة المستخدمين ذوي الإعاقة. ومازالت هناك حاجة إلى تحسين توثيق الممارسات الجيدة التي تشمل التعاون الدولي، ويعزى ذلك جزئياً إلى عدم وجود بيانات موثوقة عن الإعاقة وقلة الأدوات والنظم اللازمة لإدارة النتائج بصورة فعالة ومنهجية. وقد دعمت النرويج جهود المملكة المتحدة من أجل تعزيز استخدام الإحصاءات، وساهمت بنشاط في العمل على إدراج مؤشر للسياسات متعلق بالإعاقة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وشجعت النرويج أيضاً على إدراج تعريف للإعاقة عند استخدام مؤشر السياسات المتعلق بالإعاقة الخاص بلجنة المساعدة الإنمائية، وهو مؤشر يمكنه، إذا استُخدِم منهجياً، أن يحدِث فرقاً كبيراً في الجهود المبذولة لإيجاد مجتمعات شاملة لذوي الإعاقة. ويمكن لاستخدام أدوات القياس مثل مؤشر السياسات المتعلق بالإعاقة ومجموعة الأسئلة القصيرة لفريق واشنطن المتعلقة بالإعاقة أن يمثل إنجازاً هاماً في العمل على تنفيذ الاتفاقية وخطة عام ٢٠٣٠. وتمثل قلة البيانات اللازمة لتخطيط ورصد الإدماج على نحو موثوق تحدياً رئيسياً، خصوصاً مع تعذر إجراء أي مقارنات عالمية أو إقليمية.

٤٤ - **السيد سامانييغو** (باراغواي): قال إن المجلس الوطني للإعاقة في باراغواي أوجد مساحة ليس لاتخاذ القرارات بواسطة الأشخاص ذوي الإعاقة فحسب، بل أيضاً للعمل التعاوني بين منظمات المجتمع المدني والدولة، مما أفضى إلى وضع خطة وطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. فتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ليس مهماً من حيث المشاركة فحسب، بل أيضاً في اتخاذ القرارات، بما يتماشى مع مفهوم "لا غنى عن رأينا في أي شأن يخصنا". وفي باراغواي، تنص قوانين العمل المتعلقة بالإدماج بوجوب وجود نسبة لا تقل عن ٥ في المائة من الموظفين في الخدمة المدنية من الأشخاص ذوي الإعاقة. وجار أيضاً إحراز تقدم على صعيد الإدماج في العمل في القطاع الخاص، بهدف إظهار القدرة قبل الإعاقة. وباراغواي هي أول بلد به أطلال يسوعية تاريخية تهيئ منحدرات لتيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٥ - **السيد حسين** (المراقب عن المنظمة الدولية للعمل في مجالي الإعاقة والتنمية): قال إن منظمته تعمل على تنفيذ الاتفاقية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بغية تحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعمل المنظمة مع مؤسسات التمويل البالغ الصغر لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الحصول على الائتمان لإقامة مشاريع تجارية، وتستخدم ترتيبات ثنائية لتخصيص الموارد اللازمة للتعاون الدولي. وبالنظر إلى التحديات المرتبطة بتأمين موارد كافية، ينبغي أن ينصب التركيز على التمويل المحلي وزيادة المساعدة الإنمائية الخارجية والترحيب بالشركاء الجدد من القطاع الخاص. وثمة أهمية بالغة أيضاً للالتزام السياسي للحكومات لتعبئة الموارد.

٤٦ - **السيدة الفهيم** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن التمويل هو المفتاح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والوصول إلى الأشخاص المعرضين للتخلف عن الركب، بمن فيهم الأشخاص ذوو

الإعاقة. وفي بلدها، أصبح تعميم منظور الإعاقة أهم قرارات السياسة العامة المتعلقة بالتمويل. وقد شُكِّلَت لجنة وطنية للمضي قدماً بخطة عمل ابتكارية لتحويل الأهداف إلى واقع ملموس، باشتراط أن تكون جميع الكيانات الحكومية قادرة بشكل كامل على خدمة الأشخاص ذوي الإعاقة وعلى تقديم تقارير مرحلية وإشراك هؤلاء الأشخاص في المشاورات المتعلقة بالسياسة العامة. وقد أدى تعميم منظور الإعاقة إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص، حيث أنشأت الأنظمة الحكومية سوقاً لا تشجع الشركات على المشاركة فحسب، بل أيضاً على المنافسة والابتكار. وسيمثل تطبيق مؤشر على نطاق منظومة الأمم المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة خطوة ثورية من حيث تعميم منظور الإعاقة والتمويل. ومثل هذا النهج سيتطلب من الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها أن تعلن عن ميزانياتها وعما تقدمه للأشخاص ذوي الإعاقة، وأن تشترك مع هؤلاء الأشخاص في تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها. ومن شأن هذا المؤشر أيضاً أن يعزز تصنيف البيانات الذي يشكل أداة بالغة الأهمية. وتعميم منظور الإعاقة أمر لا غنى عنه في تغيير النهج المتبع إزاء التمويل، وباستطاعة الأمم المتحدة أن تقود المسيرة.

٤٧ - **السيد سوشكيفيتش** (أوكرانيا): قال إن الترجمة الروسية لمصطلح ''الأشخاص ذوي الإعاقة'' في الوثائق الرسمية للأمم المتحدة مازالت تستخدم كلمة ''العاجزين'' المهينة. غير أن هذا المصطلح التمييزي أزيل من جميع التشريعات الأوكرانية وينبغي اتباع نفس النهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٤٨ - ومضى يقول إن بلايين الدولارات بددت، نتيجة للحرب الجارية في بلده، على مقاومة العدوان الأجنبي وحُرِمَ عشرات الآلاف من الأشخاص ذوي الإعاقة من أهم حقوقهم الأساسية. وينبغي أن تضاعف الأمم المتحدة جهودها لمكافحة العدوان، ومن ثم حماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٩ - **السيد لطفي** (مراقب عن المنظمة الدولية للمعوقين): قال إن الدول عليها واجب أن تدرج الأشخاص ذوي الإعاقة في ميزانياتها، وإلا فإنها لن تحقق الأهداف التنمية المستدامة. ومن مسؤولية المجتمع الدولي من الشركات أن يتقيد بمبادئ الاتفاقية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وينبغي أن ينظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة باعتبارهم عناصر فاعلة رئيسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتوجد حاجة ماسة إلى ضمان أن تكون جميع المنتجات والإنفاق العام والاستثمارات شاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويعد توفير التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة مبدأ بالغ الأهمية في الاتفاقية ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تتقيد بالتزامها به.

٥٠ - **السيد كوك** (شبكة العمل العالمي بشأن الإعاقة): قال إن تمويل التنمية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ الاتفاقية، جميعها أمور يجب أن تؤخذ على محمل الجد. وقد حان الوقت للمضي قدما ويجب أن يتحول الكلام إلى أفعال الآن.

٥١ - **السيد كوربوران** (المجلس الوطني للإعاقة، الجمهورية الدومينيكية): قال إن مواءمة الاتفاقية مع أهداف التنمية المستدامة ونظم التخطيط الوطنية من شأنه أن يساعد على تعميم قضايا الإعاقة وتشجيع الاستثمار. وتتبع الجمهورية الدومينيكية بالفعل هذا النهج ونجحت في إقامة مشروع مشترك بين الوكالات يشمل منظمات غير حكومية والمجتمع المدني. ويعمل المشروع على تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال التعليم الشامل، والعيش المستقل، والعمل اللائق، ويشارك فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع واليونيسف.

٥٢ - **السيدة كيتامورا** (المركز الوطني لإعادة التأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة، اليابان)، أشارت إلى نظم الرعاية الاجتماعية القوية ومعدلات الضرائب المرتفعة في الدانمرك والنرويج، فقالت إن اليابان بصدد النظر في كيفية استخدام الضرائب لزيادة الميزانية المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويتسم مشروع المكتبة الرقمية العالمية النرويجية بقيمة عالية جداً، ولكن هناك مشكلة محتملة فيما يتعلق بالقيود المتعلقة بحقوق التأليف والنشر على تبادل الكتب الرقمية. ويلزم التعاون من جانب الناشرين لإنتاج إصدارات رقمية من الكتب المطبوعة بتكلفة أقل، مما سيعود بالفائدة على الأشخاص ذوي العاهات البصرية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.